



منشور رقم (١) لعام ٢٠٢٣ م
بشأن قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٤ م
(الميزانية الجارية والإنمائية)

صاحب السمو السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء الموقر
أصحاب السمو والمعالي الوزراء الموقرين
أصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين/المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

استناداً إلى نص المادة (٢٢) من القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٨/٤٧) بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦ م، وإلى البند رقم (٦) من اختصاصات وزارة الاقتصاد الوارد في الملحق رقم (١) بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٩٤) الذي ينص على "إقرار الميزانية الإنمائية السنوية، بعد موافقة مجلس الوزراء"، وتمهيداً لإعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤ م وعرضها على مجلس عُمان في الوقت المحدد.

يسر كل من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد إصدار منشور قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٤ م (الجارية والإنمائية) والتي تسعى الحكومة من خلالها إلى تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وبرامج الخطط الخمسية للتنمية التي تنبثق عن الخطط الحكومية لتحقيق التنمية الشاملة ضمن تطلعات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وعلى الرغم مما تشهده بعض القطاعات الاقتصادية من تحسن إلا أن التحديات المالية والاقتصادية ما تزال قائمة، وأن آفاق المستقبل للأوضاع الاقتصادية العالمية تشهد

تغيرات مستمرة، الأمر الذي يستدعي الاستمرار في ضبط الإنفاق العام والالتزام التام بالمخصصات المعتمدة في الميزانية العامة للدولة لتنفيذ البرامج والمبادرات للخطة المالية متوسطة المدى وتنمية القطاعات الاقتصادية التي تدعم النمو والوصول بالدين العام إلى الحدود الآمنة.

هذا، فإنه يرجى من جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة إعداد تقديرات ميزانياتها (الجارية والانمائية) وفقاً للنماذج المرفقة في الروابط الالكترونية المتاحة في موقع وزارة المالية (للميزانية الجارية والرأسمالية) وموقع وزارة الاقتصاد (للميزانية الإنمائية) ، عليه فإنه يتطلب عند ارسال مشروعات الميزانيات المطلوبة تقديم الآتي:

أولاً: مشروع الخطة السنوية المقترحة متضمنة الأهداف العامة ومؤشرات إنجازها والبرامج والمبادرات التي تحقق تلك الأهداف والميزانية المقترحة لها والخطة الزمنية لتنفيذ هذه الأهداف والتي ترفع الى الامانة العامة لمجلس الوزراء في اكتوبر من كل عام.

ثانياً: توضيح الأسس والمعايير التي بُنيت عليها تقديرات الميزانية المقدمة لعام ٢٠٢٤ مقارنة بميزانية عام ٢٠٢٣.

ثالثاً: خطة متوسطة المدى (٢٠٢٤ ، ٢٠٢٥ ، ٢٠٢٦م) للجهة الحكومية (الوزارة / الوحدة / الهيئة / المؤسسة) وفقاً لبنود الإيرادات والإنفاق.

كما يرجى مراعاة الأسس والقواعد التالية عند إعداد مشروع الميزانية:

أولاً: الميزانية الجارية.

يتم إعداد تقديرات الميزانية الجارية لعام (٢٠٢٤م) وفقاً للقواعد التفصيلية المرفقة في الرابط الالكتروني، مع مراعاة اتباع القواعد التالية:

(١) اعداد تقديرات الإيرادات اخذا في الاعتبار نسبة النمو السنوية إضافة إلى المبادرات المعتمدة ضمن الخطة المالية متوسطة المدى المرتبطة بتنشيط وتحسين الإيرادات.

- ٢) إعداد تقديرات الوضع القائم للميزانيات وفقاً لسقف الميزانية المحدد لكل جهة بحيث لا يتعدى صافي الميزانية كما هو في تاريخ ٢٠٢٣/٥/٣١ م.
- ٣) توزيع الميزانية التقديرية السنوية على اساس شهري لكافة البنود.
- ٤) إعداد تقديرات المصروفات الجارية لتغطية مصروفات تشغيل المشروعات الجديدة المتوقع استلامها وتشغيلها خلال عام ٢٠٢٤ م مع تقديم بيان لكل مشروع على حدة.
- ٥) موافاة وزارة المالية بأية مبادرات أو مقترحات من شأنها ان تساهم في إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لتنفيذ بعض الخدمات الحكومية.

ثانياً: الميزانية الإنمائية.

يتم إعداد تقديرات الميزانية الإنمائية لعام (٢٠٢٤) وفقاً للقواعد والأسس المرفقة في الرابط الإلكتروني وفي ضوء التأكد على أهمية إسراع الجهات المعنية في معالجة التحديات وتسهيل الإجراءات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الإنمائية المعتمدة في الخطة الخمسية العاشرة مع ضرورة التزام الجهات - قدر الإمكان - بالخطط السنوية والخطط الخمسية والانتهاؤ من المشاريع التنموية المعتمدة في الخطة الخمسية العاشرة وفقاً للميزانيات المعتمدة والمدة المحددة لها بما يضمن تنفيذها حسب المخطط لها ، وحيث أن عام ٢٠٢٤ م هو العام قبل الأخير للخطة الحالية ، ونظراً لقيام وزارة الاقتصاد خلال العام القادم بتقييم أداء الخطة الخمسية العاشرة ومن ضمنها أداء الميزانية الإنمائية، عليه فإنه يتطلب من الجهات الحكومية اتباع القواعد والأسس التالية:

- ١) تسريع وتيرة العمل في المشاريع الجاري تنفيذها وفقاً لبرامجها الزمنية المعتمدة، والبدء في استكمال إجراءات باقي المشاريع المعتمدة أو المزمع تنفيذها وموافاة وزارة الاقتصاد بالخطة التنفيذية لها للسنوات المتبقية من الخطة ، على أن يتم الأخذ

في الاعتبار متوسط سقف الصرف المخصص في الأعوام السابقة من الخطة عند وضع خطط التنفيذ.

(٢) موافاة وزارة الاقتصاد بالتحديات التي تواجهها الجهات في تنفيذ مشاريعها المعتمدة بالخطة والحلول المقترحة ليتم دراستها والتوافق على الحلول المناسبة لها لضمان تنفيذها في إطار الميزانية المعتمدة.

(٣) إقفال حسابات المشاريع المستمرة من الخطط الخمسية السابقة والتي تم الانتهاء من تنفيذها.

(٤) تحديد المشاريع التي من المتوقع الانتهاء من تنفيذها في الفترة المتبقية من العام ٢٠٢٣م.

(٥) تقديم كشف يوضح موقف سير العمل وسداد الالتزامات القائمة على المشاريع الجاري تنفيذها بشكل دقيق ونسبة الإنجاز المالي والفني لكل مشروع.

(٦) تقديم كشف بتقديرات الصرف (السيولة) المتوقعة خلال عام ٢٠٢٤م وكذلك الصرف المتوقع للفترة المتبقية من عام ٢٠٢٣م لكل مشروع إنمائي في ضوء مراحل التنفيذ، ومن واقع سجلات الجهة، مع تحديد التاريخ المتوقع للانتهاء من التنفيذ.

(٧) بالنسبة للمشاريع المستمرة والجديدة يتم مواءمتها بالبرامج الواردة في (مجلد البرامج الاستراتيجية) لخطة التنمية الخمسية العاشرة من حيث رقم البرنامج واسم البرامج والمشاريع والمبادرات المرتبطة بالبرنامج.

(٨) تقديم كشف بموقف البرامج الاستراتيجية الواردة ضمن (مجلد البرامج الاستراتيجية) للخطة الخمسية العاشرة حتى تاريخه مع توضيح نسب الإنجاز لكل

برنامج على حدة بحيث يتم إدراجها ضمن الكشف رقم (٦) في نظام إعداد الميزانية الإنمائية ويتم موازنة البرامج بالمشاريع المعتمدة للجهة أو الأنشطة التي تخدم البرنامج.

(٩) بالنسبة للمشاريع المؤجلة التي ترى الوزارات أنها تتناسب مع توجهات وأهداف البرامج الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة، ستخضع كذلك للتقييم ضمن المصفوفة وتعامل معاملة المشاريع الجديدة وسيتم البت فيها بشكل نهائي.

(١٠) يتم إرسال الكشوفات المطلوبة من خلال نظام الميزانية الإنمائية لعام ٢٠٢٤م (صفحة إعداد الميزانية الإنمائية) على الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد، مع أهمية الالتزام بمكوناتها تسهيلا لدراساتها وإعدادها بشكل موحد.

(١١) التأكيد على الوزارات والوحدات الحكومية بإيلاء مشاريع التحول الرقمي الحكومي التي تم اعتمادها أولوية قصوى في التنفيذ وفقا للخطط المعتمدة لها بالتنسيق مع الجهات المعنية كونها تعد من المشاريع الهامة لتسهيل وتبسيط الخدمات وتوافرها بما يخدم أولويات المرحلة.

ثالثاً: المتطلبات الأخرى المتعلقة بتقديرات الميزانية العامة للدولة.

(١) أهمية إرفاق أوراق العمل لبيان التفاصيل الكاملة واللازمة لكل مادة على حدة والالتزامات القائمة عليها وتفاصيل العقود المبرمة مع الشركات (عقود الصيانة، عقود النظافة، عقود التشغيل ... إلخ) إلى جانب تعبئة الجداول المرفقة في الرابط الإلكتروني.

(٢) على الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة تقديم ورقة عمل حول الإجراءات والمبادرات المتخذة في كل جهة بما يسهم في تعزيز الإيرادات وترشيد الإنفاق والأثر المالي لهذه الإجراءات.

٣) تقديم مشروعات ميزانيات الوزارات والجهات الحكومية التي تطبق ميزانية البرامج والأداء وفقاً للبرامج والأنشطة حسب نموذج طلب الميزانية بالبرامج والأداء لعام ٢٠٢٤م المرفق في الرابط الإلكتروني.

٤) فيما يتعلق بمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص:

أ) يتطلب من الجهات الحكومية التي لديها مشروعات بنظام الشراكة مع القطاع الخاص تحديث البيانات الخاصة بها مع وزارة المالية والإشارة إلى المبالغ التي يتطلب من الميزانية إدراجها للوفاء بعقود الشراكة.

ب) تحديد مشاريع وخدمات جديدة يمكن اسنادها إلى القطاع الخاص بحيث تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج) تلتزم الجهات الحكومية بالحصول على موافقة وزارة المالية قبل إبرام أية تعاقدات مع القطاع الخاص بأحد نظم الشراكة التي يحددها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ولائحته التنفيذية.

في ضوء ما تقدم، يرجى من كافة الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة البدء بإعداد تقديرات ميزانياتها وفقاً للقواعد المشار إليها عند إصدار المنشور ، وستقوم وزارة المالية ووزارة الاقتصاد بإجراء ورشة عمل لتوضيح آلية إعداد تقديرات الميزانية المطلوبة وسيتم إفادة الجهات لاحقاً بموعد الورشة ، كما يرجى تقديم الميزانيات التقديرية (الجارية والإنمائية) للعام المالي ٢٠٢٤م قبل تاريخ (٢٠٢٣/٧/٣١م) من خلال الرابط الإلكتروني، واعتماد ملخص الميزانية المطلوبة من قبل رئيس الوحدة وإرساله إلى وزارة المالية ووزارة الاقتصاد .

إضافة إلى ذلك فإنه يتطلب إدخال تقديرات الميزانية المطلوبة (الإيرادات والمصروفات) لميزانيات الوضع القائم والميزانية الإضافية وميزانية تشغيل المشاريع

الجديدة بالحاسب الآلي (النظام المالي الموحد) قبل تاريخ (٢٠٢٣/٧/٣١م) بحيث تكون متطابقة مع التقديرات المقدمة في مشروع الميزانية وفق النماذج المقررة من قبل وزارة المالية.

ونود التأكيد بأن المختصين في وزارة المالية و وزارة الإقتصاد على أتم الاستعداد للرد على كافة الاستفسارات التي تتعلق بإعداد تقديرات الميزانية.
نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة ... والله ولي التوفيق.

سلطان بن سالم بن سعيد
الحبسي
وزير المالية

الدكتور/سعيد بن محمد بن أحمد
الصقري
وزير الاقتصاد

صدر في: ٢٣ / ١٠ / ١٤٤٤هـ
الموافق: ١٤ / ٥ / ٢٠٢٣م

نسخة مع التحية إلى:

- معالي الدكتور/ رئيس المكتب الخاص الموقر
- معالي الشيخ/ الأمين العام لمجلس الوزراء الموقر